

المسؤولية الاقتصادية المجتمعية "المركز": نحو أنماط جديدة، فاعله، ومعززة للثقة بين أطراف المجتمع

المؤتمر المهني الخامس للمحاسبة والمراجعة | نحو مهنة فاعلة

يقدمه:

مناف عبدالعزيز الهاجري
الرئيس التنفيذي، شركة المركز المالي الكويتي "المركز"

15 فبراير 2017

أجندة العرض

- أولاً "المركز" مسؤولية تنطلق نحو المجتمع لكن من ثوابت "المركز".
- ثانياً "المركز" وجمعيات النفع العام ذات السجل القوي كبوابة للمسؤولية المجتمعية.
- ثالثاً مسؤولية المجتمع اقتصادية أيضاً.
- رابعاً المسؤولية المجتمعية والشباب: الدعم يكون قبل المال بمساواة الفرص.
- خامساً المسؤولية المجتمعية واستعادة الثقة عبر الاصلاح المؤسسي.
- سادساً طفرة في تمويل المسؤولية المجتمعية يمكن أن يؤمنها قانون وزير المالية رقم 58 لسنة 2007 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 46 لسنة 2006.

ميثاق المسؤولية المجتمعية والاقتصادية في شركة المركز المالي الكويتي "المركز"

في إطار سعيه الدائم لخدمة المجتمع والمساهمة في بناء اقتصاد قوي ومستدام لدولة الكويت، يتبنى "المركز" استراتيجية للمسؤولية المجتمعية والاقتصادية، تهدف إلى تلبية مسؤوليات الشركة تجاه المجتمع والاقتصاد الوطني. وتم تأسيس الاستراتيجية بناءً على ثلاثة ركائز أساسية، وهي:

1. بناء القدرات البشرية من خلال تعزيز طاقات ومهارات الأفراد في مختلف المجالات الثقافية والرياضية والصحية والتعليمية والاقتصادية من خلال دعم المنظمات والهيئات الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة في الكويت.

1. مواءمة بيئة العمل مع أفضل معايير الحوكمة المؤسسية عن طريق الاهتمام بأبحاث السياسات والدراسات والفعاليات المتعلقة بالإدارة العامة للقطاعين العام والخاص للوصول إلى أفضل الحلول العملية للنهوض ببيئة الأعمال.

3. تفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة في بيئة الأعمال عبر السعي إلى توفير بيئة أعمال مؤهلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة* القائمة على: المشاركة الديمقراطية، وتوفير احتياجات المواطن، والكفاءة، والشفافية، واحترام القانون، ومراعاة القواعد الأخلاقية، وبناء القدرات، والانفتاح والابتكار، والتنمية المستدامة، والإدارة المالية السليمة، ومحاسبة المسؤولين، واحترام حقوق الإنسان وتنوع الثقافات، وذلك في قطاعي الأعمال العام والخاص على حدٍ سواء.

نوع آخر من المؤسسات المؤثرة: مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية يمكن أن تلعب دوراً هاماً

- يمكن للمجتمع المدني أن يكون أكثر تنظيماً لتمثيل المواطن في التدقيق على الخدمات المقدمة.
- تعاني المنظمات غير الربحية من نقص في التمويل، ونقص في الدعم، وضعف القوانين المنظمة.
- إلا أن بعضها قد ملأ الفراغ لدى الدولة في مجالات (الفنون، والشباب، ومراقبة المؤسسات العامة).

توجيه ضرائبنا نحو احتياجات مجتمعنا وفعاليتها



اتحاد شركات الاستثمار

تأسس اتحاد شركات الاستثمار في دولة الكويت بقتضى القانون رقم (38) لسنة 1964 كهيئة منظمة، ويهدف لتهيئة المناخ الملائم لتطوير كفاءة قطاع الاستثمار والخدمات المالية تمشياً مع التطورات في الأسواق العالمية بما فيها التشريعات والتنظيمات الذاتية لخدمة الاقتصاد الوطني.



بيت عبدالله

تسعى الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفى لتوفير بيئة مناسبة ومرحبة للأطفال وعائلاتهم في الأقسام المختلفة في المستشفى بهدف التخفيف من التأثيرات السلبية خلال فترة العلاج في المستشفى على نمو وتطور الطفل.



الجمعية الاقتصادية الكويتية

منظمة غير ربحية تأسست عام 1970 تلعب دوراً بارزاً في متابعة قضايا مجتمع المال والأعمال والاتصال بصناع القرار والمشرعين بهدف إيصال رأي مجتمع المال والأعمال على نحو يسهم في تعزيز الدور الاقتصادي لدولة الكويت في محيطها الإقليمي.



لويك

منظمة غير ربحية تعمل من أجل التنمية الشاملة والمتكاملة للشباب. وتصمم لويك العديد من البرامج لمساعدة الجيل الصاعد حتى تنمو شخصيتهم وتنمي مهارتهم و تقدم لهم برامج تساعد على التنمية الذاتية من خلال التعاون مع منظمات معروفة في هذا المجال.

المسؤولية الاقتصادية المجتمعية وعمق مؤسساتنا

المؤسسات الفاعلة يجب أن تكون ذات عمق فني: قبل التطبيق، تخطيط السياسات لدينا يتسم بالضعف ويفتقر إلى مرجعية وراع

- وضع السياسات المتينة يحتاج مجتمع بحثي مؤهل
- ممارسات صياغة السياسات لدينا تفتقر للعمق، والتعددية، والبعد المؤسسي
- تضارب السياسات وضعف المحاسبة من أهم الأعراض
- يجب تعزيز الشراكات مع مراكز الأبحاث القوية والهيئات المحلية ذات المصداقية لبناء عمق مؤسسي
- البداية عبر تطوير الموارد البشرية البحثية



عقبة تحول دون فعالية المؤسسات الفاعلة وكوادرها البشرية: الإتكالية والتسويق عبر شركات الاستشارات الأجنبية

- فشلت الشركات الاستشارية العالمية في تطوير بناء القدرات البشرية الوطنية
- الحاجة المستمرة من المؤسسات للدور الاستشارية تتم عن عدم تطور العمق المؤسسي على مر الزمن
- الدراسات الكثيرة تؤدي إلى ملاحظة في اتخاذ القرارات ومن ثم ضعف في المساءلة
- لم تلتفت المؤسسات إلى حاجتها لبناء قدرات بشرية لتستوعب المعرفة التي تجلب عبر المستشارين ومؤسسات التنمية الدولية

• وقفة تقييم للاستعانة بالمستشارين، والمؤسسات الدولية لم نستفد من أفضل ما لديها وهو التنمية البشرية

• يجب اختيار آليات أخرى لدعم المؤسسات من أجل بناء القدرات والعمق والاستقلالية في المؤسسات.

• ويمكن لبرامج الدعم الفني للمؤسسات العامة من المؤسسات الوطنية ذات السجل القوي،

• وبرامج الجامعات للمؤسسات العامة من تدريب وأبحاث أن تكون خيارات أخرى

• وبرامج التعاون بين القطاع الخاص وجمعيات النفع العام نحو قطاعات محددة

كل ذلك يخلق نسيج مؤسسي أمتن بنقاش مجتمعي فاعل يعمق السياسات ويرفع من فعاليتها



- تأسس المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية IFRI على يد تييري دو مونبريال في عام 1979 ويعتبر المركز الرئيسي للبحوث والنقاشات المستقلة في فرنسا، وهو مخصص لإجراء التحاليل حول القضايا الدولية.
- يحتل هذا المعهد المرتبة الثالثة في أوروبا بحسب أحدث تصنيفات "Global Go-To Think Tanks" الصادرة عن جامعة بنسلفانيا، كما أنه أول مركز للبحوث (think-tank) أو "مختبر أفكار" فرنسي مستوحى من النموذج الأنجلوسكسوني.
- لا يخضع المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية IFRI لأي وصاية إدارية كما لا ينتمي إلى أي حزب سياسي، وإذ يتمسك باستقلاليته السياسية والفكرية، اعتمد التنوع في مصادر تمويله العامة والخاصة.
- تقوم مجالات البحث فيه على محاور إقليمية مشتركة (وهي الأمن والقضايا الاستراتيجية، والطاقة، والفضاء، والاقتصاد الدولي، والهجرة، والمسائل الصحية والبيئية) متآزرة ومتعارضة. إلى جانب البحوث التي يقوم بها المعهد.

الشراكة بين " المركز " / مارمور والمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI)*



- مصنفة في المرتبة 20 بين أفضل 100 مؤسسة بحثية مؤثرة في العالم، وفقاً لتقرير أفضل المؤسسات البحثية لعام 2014 من جامعة بنسلفانيا.

المسؤولية الاقتصادية المجتمعية وعدالة الفرص للشباب

استعادة الثقة والشعارات: الاتصالات الفعالة هي أساس النجاح

- لدينا الكثير من الشعارات المضللة وغير الصحيحة
- ماذا يعني تمكين الشباب؟

مثال: شعار تمكين الشباب - ماذا يعني هذا الشعار؟

- 1- تعجيل الترقيات قبل اكتساب الخبرات؟
- 2- خلق الوظائف؟
- 3- توفير فرص عادلة؟

المعايير الوطنية الواضحة للمأزق الذي يواجهه الشباب:



- القطاع العام: فرص عادلة في التوظيف وفي الحوافز
 - القطاع الخاص: خلق وظائف
 - المشاريع الصغيرة: تسهيل تكلفة ممارسة الأعمال وفتح قطاعات جديدة للشباب عبر تعاقدات حكومية
- صديقة لمشاريع الشباب عبر القطاع النفطي وغيره

استعادة الثقة والابتكار: مازال الابتكار مجرد مفهوم تجريدي أكثر من كونه قيمة اجتماعية نفهم مخاطرها ومتطلباتها بشكل مهني



- لا يتم تحفيز المؤسسات والقادة لأخذ المخاطر.
- الخلط رقابيا بين المخاطر المحسوبة والفساد أدى إلى تعطل التنمية.
- ضعف المساءلة وغياب مؤشرات قياس الأداء هي السبب الرئيسي.
- وبالتالي، معظم الأحاديث عن الابتكار دافعا تجاري بحت وتدور في الفلك النظري التجاري.

• الابتكار يجب أن يتحول من مجرد مفهوم تجريدي إلى قيمة راسخة متأصلة في مؤسساتنا



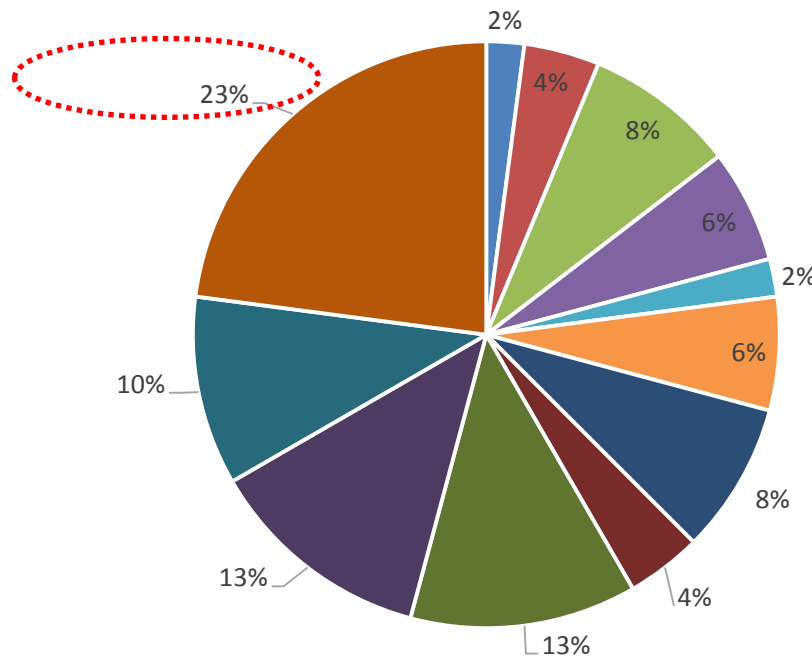
مبادرة الهيئة العامة للاستثمار في تفعيل دور شركات التقييم العقاري المتوسطة والصغيرة في السوق



المسؤولية الاقتصادية المجتمعية والاصلاح الإداري

الخدمات المالية: القطاع الأكثر تنظيماً في الكويت

مؤشر للإصلاحات في بعض القطاعات في الكويت 2013 – النصف الأول من 2016



1. القطاع المالي يخضع لنصيب الأسد من الإصلاحات بعد تأسيس هيئة أسواق المال إضافة إلى بنك الكويت المركزي
2. فجوة رقابية لصالح القطاع المالي بالنسبة للقطاعات الأخرى
3. مثال: إجراءات رقابة غسيل الأموال المحكمة في القطاع المالي تتجاوز أية قطاع آخر



المصدر: مارمور للأبحاث

نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر في مؤسسات القطاع العام

القوة	الضعف
<p>الفرص</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. مساحة واسعة للتحسين في ظل انخفاض القدرة التنافسية 2. مساحة واسعة لتحقيق وفورات نظرا للإنفاق غير المنضبط 	<p>المخاطر</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. الفشل والاختلال الوظيفي يمكن أن يؤدي إلى مخاطر في النسيج المؤسسي والمجتمعي 2. انخفاض الأداء يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستدامة الاقتصادية
<ol style="list-style-type: none"> 1. دعم قوي من موازنة الدولة 2. إدارة عملاقة 3. موارد متنوعة 4. بنية تحتية قوية من الخدمات الأساسية 5. عامل استقرار اجتماعي 	<ol style="list-style-type: none"> 1. غياب الهدف الاقتصادي القابل للقياس (مثل خلق الوظائف، أو رفع درجة التنافسية) رغم صياغة الرؤية منذ زمن 2. ضعف الاستقلاليه 3. ضعف سياسات الموارد البشرية المحفزة 4. ضعف الانتاجيه والمساءلة

"الحكم السليم في مؤسسات الدولة والإصلاحات الإدارية المستحقة"

1. أطلقت شركة المركز المالي الكويتي "المركز" عبر شراكتها مع الجمعية الاقتصادية الكويتية، وضمن برنامجها للمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية مبادرة "تحقيق الإصلاح الإداري في القطاع العام". وتأتي هذه المبادرة استشعاراً للدور المحوري الذي سيلعبه القطاع الحكومي والهيئات المستقلة في المرحلة القادمة لحماية المناخ الاقتصادي ورفع التنافسية وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ومبادئ الحكم الرشيد.
2. وبناءً على الأدبيات والتوصيات الصادرة عن أنشطة المبادرة وبمشاركة خبراء مختصين، تم تصميم وإعداد دورة تدريبية حول الإصلاح الإداري في القطاع العام في الكويت تهدف إلى تعريف المشاركين بقواعد الحوكمة ودورها الحيوي في تعزيز الممارسات السليمة وتحسين بيئة العمل. وقدم البرنامج التدريبي خبير مختص، حيث ناقش مجموعة من المحاور الهامة في مجال تطبيق قواعد الحكم السليم في مؤسسات الدولة.
3. تم تقديم هذه الدورة لموظفي "ديوان المحاسبة" خلال الفترة 15 إلى 18 مايو 2016 تحت عنوان "الحكم السليم في مؤسسات الدولة والإصلاحات الإدارية المستحقة" كجزء من البرنامج المدرج في خطة التدريب السنوية 2016/2017. ومن ثم تمت دعوة الوزارات ومراكز العمل المهمة في القطاع العام للمشاركة في الدورة التي عقدت مرة أخرى خلال الفترة من 5 إلى 7 ديسمبر 2016، حيث شهدت مشاركة عدد من المنتسبين لجهات حكومية والشركات والمؤسسات. ومنها جامعة الكويت، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الهيئة العامة للقوة العاملة، الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، معهد الكويت للأبحاث العلمية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الهيئة العامة للاستثمار، وزارة التجارة والصناعة.

محاوَر برنامج "الحكم السليم في مؤسسات الدولة والإصلاحات الإدارية المستحقة"

الأهداف

1. حقوق المواطن في الحصول على الخدمات بشكل يلبي احتياجاته وعلاقة ذلك بمعنى الحكم الصالح.
2. ميثاق حوكمة وشفافية للمؤسسات الحكومية.
3. تضارب المصالح كعائق أمام الحكم الصالح في المؤسسات.
4. سياسات الموارد البشرية التي يتطلبها الحكم السليم.
5. تنصيب القادة وفق الجدارة وبمنهجية وبشكل محايد دون اعتبارات اجتماعية أو سياسية.
6. قياس الأداء.
7. المحاسبة.
8. بناء القدرات وتعميق المؤسسات.
9. سهولة ممارسة الأعمال وعلاقة ذلك بالإصلاح الإداري.
10. التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر.
11. أهمية الحكم الصالح وفاعلية المؤسسات وعلاقة ذلك بتراجع أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي.
12. مكافحة الفساد وعلاقة ذلك بالإصلاحات الإدارية.

نحو قفزة نوعية في المسؤولية الاقتصادية المجتمعية - التمويل

مقترح «المركز» لتمويل البرامج المجتمعية عبر الزكاة المدفوعة من شركات القطاع الخاص

1. دأب «المركز» على المشاركة الفاعلة في مجال خدمة المجتمع من خلال استراتيجيته للمسؤولية المجتمعية، والتي تتجسد إحدى ركائزها في تمويل البرامج التنموية من خلال دعم المنظمات والهيئات الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة في الكويت.

2. واهتماما من الشركة بأهمية تفعيل هذا الدعم، فإننا نرى أن القانون 24 لسنة 1962 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام، إضافة الى القانون رقم (1) لسنة 2016 للشركات والمؤسسات الغير ربحية والتي تعمل لصالح التنمية المجتمعية، يوفران قاعدة ممتازة للتعاون بين الشركات وجمعيات النفع العام والمؤسسات التعليمية والصحية والمؤسسات الغير ربحية نظرا لخبرة القطاع الخاص في توزيع الموارد المالية للقطاعات الاقتصادية المجدية.

3. فبناءً على قرار وزارة المالية رقم 58/2007 والذي ينص على تحصيل نسبة زكاة من الشركات المساهمة بمقدار 1% من صافي الأرباح السنوية، فإننا نرى توفر هذه الإمكانية التي تتمثل بتوجيه جزء من زكاة الشركات المساهمة بشكل فاعل نحو جمعيات النفع العام والمؤسسات التعليمية والصحية والمؤسسات الغير ربحية عبر وزارة المالية "إدارة الخضوع الضريبي والتخطيط".

نوع آخر من المؤسسات المؤثرة: مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية يمكن أن تلعب دوراً هاماً

- هناك سبل جديدة للتمويل يسمح بها القانون مثل قانون وزير المالية رقم 58 لسنة 2007 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 46 لسنة 2006 في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة.
- السماح للقطاع الخاص المؤهل بخبراته الاقتصادية لتحقيق نقلة في مجالات الخدمة المجتمعية عبر مؤسسات المجتمع المدني



نوع آخر من المؤسسات المؤثرة: مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية يمكن أن تلعب دوراً هاماً

- على الشركات المساهمة أن تحدد قنوات إنفاق المبلغ المحتسب من الزكاة ويتم توزيعه على الخدمات العامة وبيانها كما يلي:

- 1- الأمن والعدالة
- 2- الدفاع
- 3- الخدمات التعليمية
- 4- الخدمات الصحية
- 5- الخدمات الصحية
- 6- التكافل الاجتماعي والشئون الاجتماعية
- 7- الخدمات الإعلامية
- 8- الخدمات الدينية
- 9- الإسكان
- 10- المرافق
- 11- الكهرباء والماء
- 12- الزراعة والثروة السمكية

النهاية
